تطـــورات الوضـــع فـــي سوريـــة

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على المستوى الوزاري في دورتـــه غيـــر العاديـــة بتاريخ 2012/11/12 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- واستناداً إلى قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم 554 د.ع (23) ببغداد بتـــاريخ 2012/3/29، وقرارات وبيانات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري واللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية، وخاصة بيان المجلس الـــوزاري رقـــم 148 د.غ.ع الصادر في 2011/8/27 بالقاهرة الذي تضمن مبادرة عربية لحل الأزمة السورية، وقرار المجلس على المستوى الوزاري رقـــم 7436 د.غ.ع.م الـــصادر بتـــاريخ 2011/11/2 بالقاهرة الذي طرح خطة عمل عربية، وافقت عليها الحكومة السورية ولم تنفذها، وقراره رقم 7439 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/16 بالرباط الذي وافق على بروتوكول المركـــز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية والحكومة السورية مـــن أجـــل تـــوفير الحماية للمواطنين السوريين والعمل على إنجاح المبادرة العربية لحل الأزمة الـــسورية، وقراره رقم 7444 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/1/22 بالقاهرة الذي تضمن خطـــة لانتقـــال السلطة في سورية عبر مرحلة انتقالية، وقرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7446 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/2/12 بالقاهرة الذي نص بصفة خاصة على دعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بتشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية مشتركة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار والطلب إلى الأمين العام للجامعة تسمية ممثل خاص لمتابعـــة العمليـــة السياسية المقترحة في إطار المبادرة العربية المشار إليها آنفاً والصادرة بموجـــب قـــرار المجلس رقم 7444 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/1/22 بالقاهرة، وقرار مجلس الجامعة رقـــم 7510 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/7/22 بالدوحة، والذي نص على توجيه نداء إلى الرئيس السوري للتنحي عن السلطة، وبأن الجامعة العربية ستساعد على توفير الخروج الأمن له ولعائلته، حقناً لدماء السوريين، وحفاظاً على مقومات الدولة السورية وعلى وحدة سورية وسلامتها الوطنية ونسيجها الاجتماعي، ولضمان الانتقال السلمي للسلطة وآخرها قـــراره رقم 7523 د.ع (138) بتاريخ 2012/9/5،
- واستناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة قرارات مجلس الأمن رقم 2042 (2012) ورقم 2043 (2012) ورقم 2059 (2012) وقرار الجمعية العامـــة الـــصادر بتاريخ 2012/8/3،

- وبالإشارة إلى ما تضمنه البيان الختامي الصادر عن اجتماع مجموعة العمل الدولية من أجل سورية في جنيف بتاريخ 2012/6/30 والذي طالب بالوقف الفوري للعنف بكافة أشكاله، وطرح مبادئ وخطوط توجيهية للقيام بعملية انتقالية سياسية بقيادة سورية،
- وإذ يشير إلى مؤتمرات أصدقاء الشعب السوري التي انعقدت على التوالي في كل من تونس وتركيا وفرنسا، والتطلع إلى المؤتمر الرابع بالمغرب،
- وإذ يعرب المجلس عن تقديره الكامل للمبادرة الإنسانية الهامة التي أقدم عليها جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية والمتمثلة في زيارته الخاصة لمخيم اللاجئين السوريين بالزعتري، ووقوفه على حجم الدعم الإنساني المغربي للمقيمين هناك،
- وإذ يأخذ علماً بتقرير الأمانة العامة عن زيارة وفدها إلى مخيم الزعتري للاجئين السوريين بالمملكة الأردنية الهاشمية يومي 22-2012/10/23، وكذلك تقرير البرلمان العربي عن زيارة وفده إلى الحدود التركية السورية خلال الفترة 20-2012/10/23،
- وبعد استماع المجلس إلى العرض الذي قدمه رئيس اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية عن نتائج المؤتمر الثاني للمعارضة السورية الذي انعقد برعاية دولة قطر وجامعة الدول العربية خلال الفترة 6-2012/11/11،
- وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه السيد الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص المشترك للسكرتير العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية عن التطورات في سورية ونتائج زيارته لكلٍ من موسكو وبكين،
- وبعد أن استمع المجلس إلى تقرير الأمين العام عن تطورات الوضع في سورية والمشاورات والاتصالات التي أجراها في هذا الشأن،

يُقـــرر

1- إدانته الشديدة لاستمرار العنف والقتل والجرائم البشعة التي ترتكبها السلطات السورية، والمليشيات التابعة لها "الشبيحة" ضد المدنيين السوريين واستخدامها للأسلحة الثقيلة من دبابات ومدافع وطائرات حربية في قصفها للأحياء والقرى الآهلة بالسكان، وما تقوم به من عمليات إعدام تعسفي واختفاء قسري في خرق صارخ لقواعد حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومطالبة الحكومة السورية بالوقف الفوري والشامل لكل أشكال القتل والعنف ضد الشعب السوري، والإدانة بشدة لجميع أعمال العنف والقتل ضد المدنيين من أي جهة كانت ومهما كان مصدرها ومطالبة كافة الأطراف الالتزام بوقف كافة أشكال العنف.

2- اعتبار الجرائم والمذابح التي ترتكبها القوات النظامية السورية والشبيحة التابعة لها جرائم ضد الإنسانية؛ وفي هذا الإطار مطالبة مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الكفيلة لتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة الدولية وعدم إفلاتهم من العقاب.

3- إدانة الأعمال الإرهابية الهادفة إلى اغتيال الإعلاميين السوريين والأجانب، من قبل أجهزة الأمن السورية، واعتبار هذه التصرفات منافية للقوانين والقواعد الخاصة بحماية الصحفيين والإعلاميين أثناء النزاعات، وخرقاً لالتزامات الحكومة السورية التي قبلتها وفق خطة الممثل المشترك.

4- التعبير عن القلق البالغ إزاء تردي الأوضاع الإنسانية في سورية، وما نتج عنه من تبعات خطيرة، تتمثل خاصة في نزوح ما يربو عن مليونين ونصف من السكان عن قراهم ومدنهم وتشريدهم داخل سورية وهجرة مئات الآلاف منهم إلى الدول المجاورة هرباً من شدة العنف والإبادة الجماعية، والإشادة بالجهود المقدرة التي تقوم بها الدول المجاورة لسورية ودورها في توفير الاحتياجات العاجلة والضرورية لهؤلاء النازحين، والتأكيد على ضرورة دعم تلك الدول ومساندتها في تحمل أعباء هذه الاستضافة.

5- العمل على تقديم كل أشكال الدعم المطلوب للشعب السوري للدفاع عن نفسه وعلى تضافر الجهود العربية والدولية وعلى رأسها جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمات الإغاثة الإنسانية مثل المنظمة العربية للهلال والصليب الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر وأطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات الإنسانية من أجل بذل المزيد من الجهود لتقديم كافة أشكال المساعدات للمتضررين السوريين، والتخفيف من معاناتهم.

6- دعوة المجالس الوزارية العربية المتخصصة إلى مواصلة جهودها لدعم الشعب السوري داخل سورية وفى دول الجوار، ودعم دول الجوار. والطلب من هذه المجالس المساهمة في تقديم الدعم المالي والفني واللوجيستي اللازم بهذا الصدد.

7- توجيه الشكر إلى الدول الأعضاء والتي بادرت بتقديم مساعدات الإغاثة إلى الشعب السوري وحث بقية الدول على الإسراع بالوفاء بالتزاماتها المالية في الصندوق الخاص للإغاثة الإنسانية التابع للجامعة والمخصص للسكان السوريين المتضررين داخل سورية وفي دول الجوار لها.

8- الترحيب بالاتفاق الذي توصلت إليه أطياف المعارضة السورية يوم 2012/11/11 بالدوحة برعايةٍ كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر وتشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والذي جاء استكمالاً لمؤتمر المعارضة السورية بالقاهرة بتاريخ 2 و2012/7/3 تحت رعاية جامعة الدول العربية، وتقديم الشكر إلى دولة قطر على جهودها المقدرة لانجاز اتفاق الدوحة، ودعوة باقي تيارات المعارضة إلى الانضمام لهذا الائتلاف الوطني حتى يكون جامعاً لكل أطياف الشعب السوري دون استثناء أو تفرقة، وحث المنظمات الإقليمية والدولية على الاعتراف به ممثلاً شرعياً لتطلعات الشعب السوري وتوثيق التواصل مع هذا الائتلاف السوري للمعارضة باعتباره الممثل الشرعي والمحاور الأساسي مع

جامعة الدول العربية، كما يدعو المجلس إلى تقديم الدعم السياسي والمادي لهذا الكيان الجامع للمعارضة السورية.

9- التأكيد على الدعم الكامل لمهمة السيد الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص المشترك للسكرتير العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية، ودعوة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية إلى الدخول في حوارٍ مكثف معه لإيجاد حل سلمى لنقل السلطة وفقاً لقرارات مجلس الجامعة، وما جاء في البيان الختامي الصادر عن اجتماع مجموعة العمل الدولية في جنيف بتاريخ 2012/6/30 وذلك وفقاً لجدولٍ زمني يعتمده مجلس الأمن لنقل السلطة.

10- التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود من أجل تحقيق التوافق في مجلس الأمن، ودعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بالوقف الفوري لإطلاق النار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حتى يكون ملزماً لجميع الأطراف السورية، والطلب إلى رئيس اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية والأمين العام للجامعة الذهاب إلى مجلس الأمن لطرح الموقف الحالي في سورية والمطالبة بتحرك عاجل للمجلس بهذا الشأن.

11- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع في سورية.

(ق: رقم 7572 – د.غ.ع – 2012/11/12)

إن الجمهورية اللبنانية تؤكد على موقفها القاضي بالنأي بالنفس عن هذا القرار.

التحفظات:

- إن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إذ تشيد بالجهود المبذولة من أجل توحيد المعارضة السورية طبقاً لقرارات الجامعة العربية، تعتبر أن ما ورد بالجزء الثاني من الفقرة (8) بشأن الاعتراف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية وحث المنظمات الإقليمية والدولية على الاعتراف به ممثلاً شرعياً لتطلعات الشعب السوري وتوثيق التواصل مع هذا الائتلاف السوري للمعارضة باعتباره الممثل الشرعي والمحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية يخضع للقرار السيادي لكل دولة.
كما أن الدعوة إلى إصدار قرار بموجب الفصل السابع المنصوص عليه في الفقرة (10) لا تنسجم مع مهمة والجهود المبذولة من قِبَل السيد الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص المشترك للسكرتير العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية لإيجاد حل سياسي وسلمى للأزمة السورية.
- إن جمهورية العراق التي ترحب بالجهود التي بُذلت لتوحيد المعارضة السورية وأغلب ما جاء في الفقرة الثامنة، إلا أنها تتحفظ على ما ورد في بقية الفقرة لأنها تلغي الجهود التي يبذلها المبعوث العربي والدولي السيد الأخضر الإبراهيمي. =
كما تبدى جمهورية العراق تحفظها على الإشارة في البند العاشر على "دعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بالوقف الفوري لإطلاق النار بموجب الفصل السابع" ونود أن تكون الجملة "تدعو مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته لوقف العنف" لأن الدعوة لأحكام الفصل السابع تشرع للتدخل العسكري في وقتٍ نحن مع أي جهد لإيجاد حل سلمى للأزمة وبالتالي فإننا ندعم مهمة المبعوث العربي والدولي السيد الأخضر الإبراهيمي.